



بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

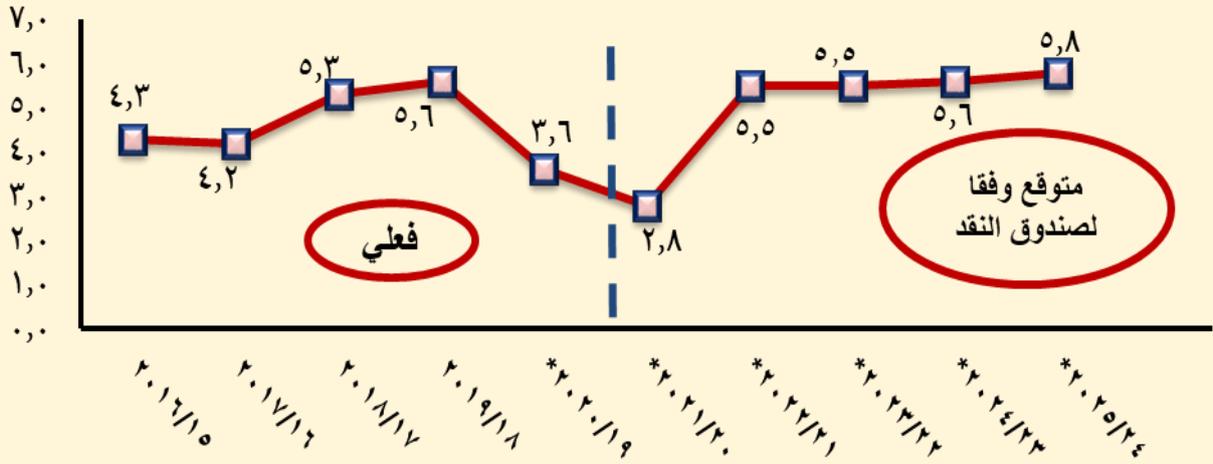
تطورات الاقتصاد المصري فبراير ٢٠٢١

أولاً: مؤشرات الاقتصاد الكلي

١- مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

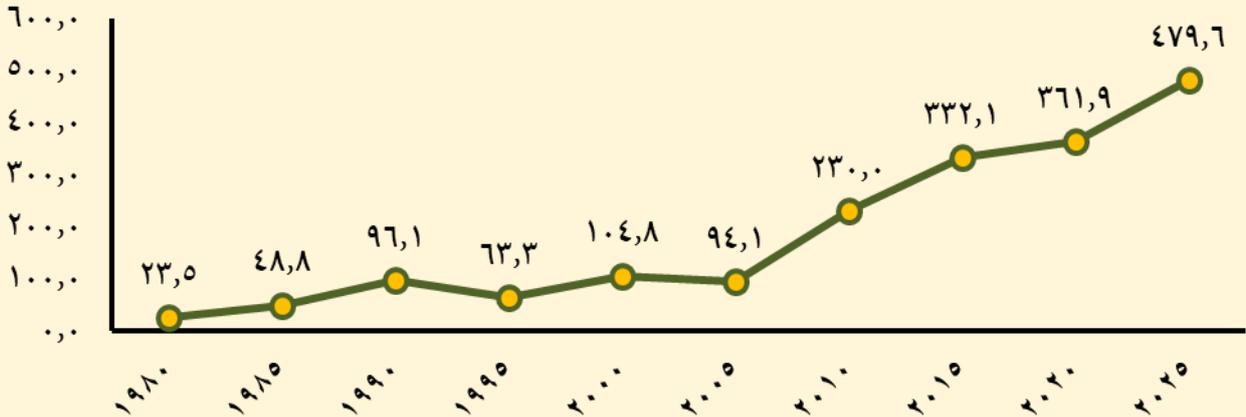
نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، تقريراً تضمن إنفو جرافات تسلط الضوء على التوقعات المستقبلية للمؤسسات الدولية بشأن استمرار الأداء القوي للاقتصاد المصري في السنوات القادمة وذلك بعد صموده أمام أزمة كورونا التي أضرت بالاقتصاد العالمي، ورصد التقرير التوقعات المستقبلية لصندوق النقد الدولي، حيث توقع الصندوق أن يحقق النمو معدل أفضل من التوقعات السابقة، عند ٢,٨% عام ٢٠ / ٢٠٢١، مع التوقع بتعافي معظم قطاعات الاقتصاد المصري، كما توقع الصندوق أن يسجل معدل النمو ٥,٥% عامي ٢٠٢٢/٢١ و ٢٠٢٣/٢٢، و ٥,٦% عام ٢٠٢٤/٢٣، و ٥,٨% عام ٢٠٢٥/٢٤.



الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

سلط انفوجراف للمركز الإعلامي لرئاسة الوزراء الضوء على انه من المتوقع أن تحافظ مصر على الزيادة المطردة في حجم الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لتوقعات صندوق النقد)، ليسجل نحو ٤٧٩,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، مقارنةً بنحو ٣٦١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

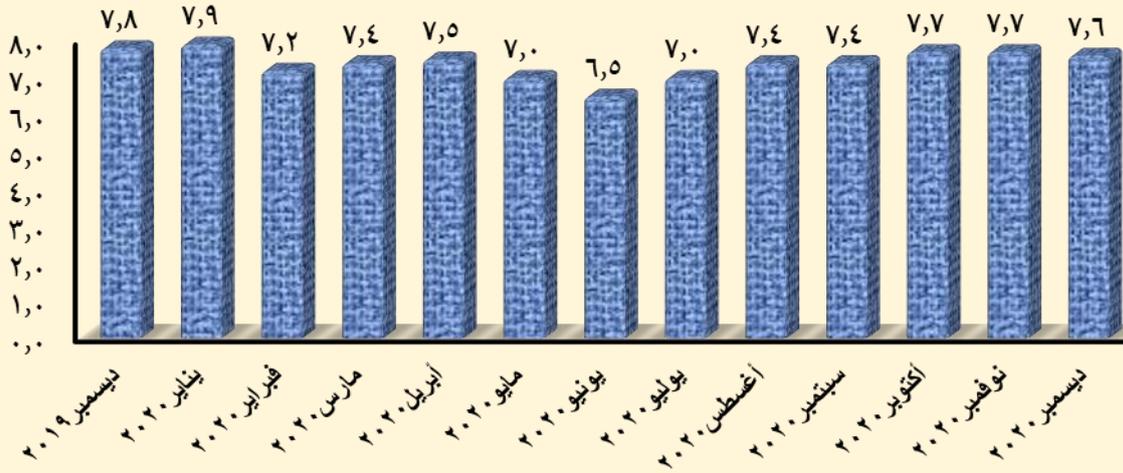
تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالمليار دولار وفقاً لصندوق النقد خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٢٥



عائدات هيئة قناة السويس

كشفت الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تراجع قيمة إيرادات قناة السويس بنسبة ٩,٨% لتسجل نحو ٨٨,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٢٠ في مقابل ٩٧,٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٩، بينما أعلن رئيس الهيئة ان القناة حققت يوم ٥ فبراير ٢٠٢١ أعلى إيراد يومي منذ جائحة كورونا بمرور ٧٤ سفينة وحمولة ٤,٤ مليون طن، وهو ثاني أعلى معدل عبور يومي في تاريخ القناة حيث حققت إيرادات نحو ٢٢,٢ مليون دولار.

عائدات هيئة قناة السويس بالمليار جنيه



٢- مؤشرات الأسعار المحلية

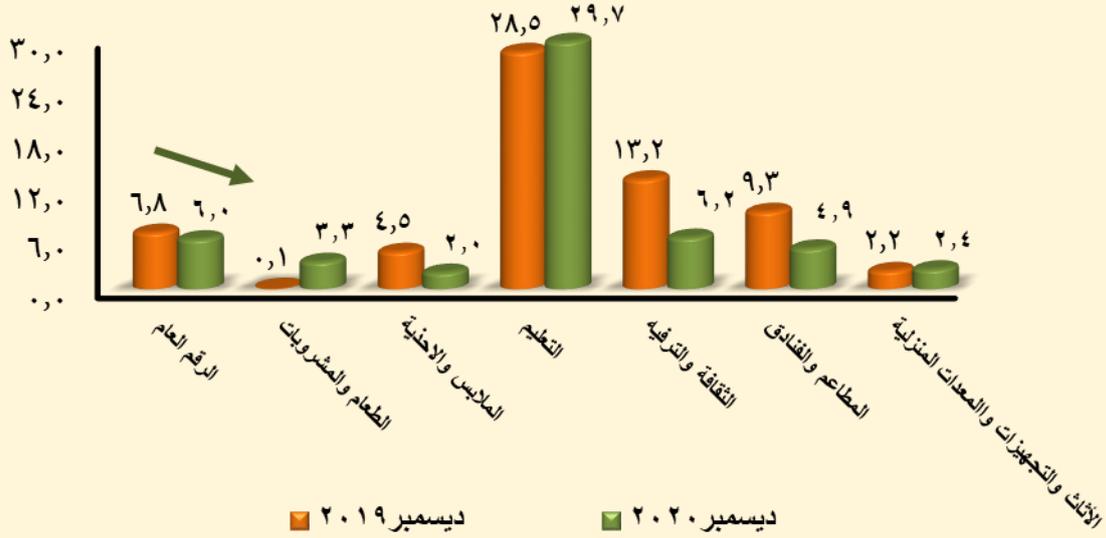
معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية بلغ ١١٠,٦ نقطة لشهر ديسمبر ٢٠٢٠، مسجلاً انخفاضاً ٠,٥% عن شهر نوفمبر ٢٠٢٠. وسجل معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية ٦,٠% لشهر ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٦,٨% لشهر ديسمبر ٢٠١٩.



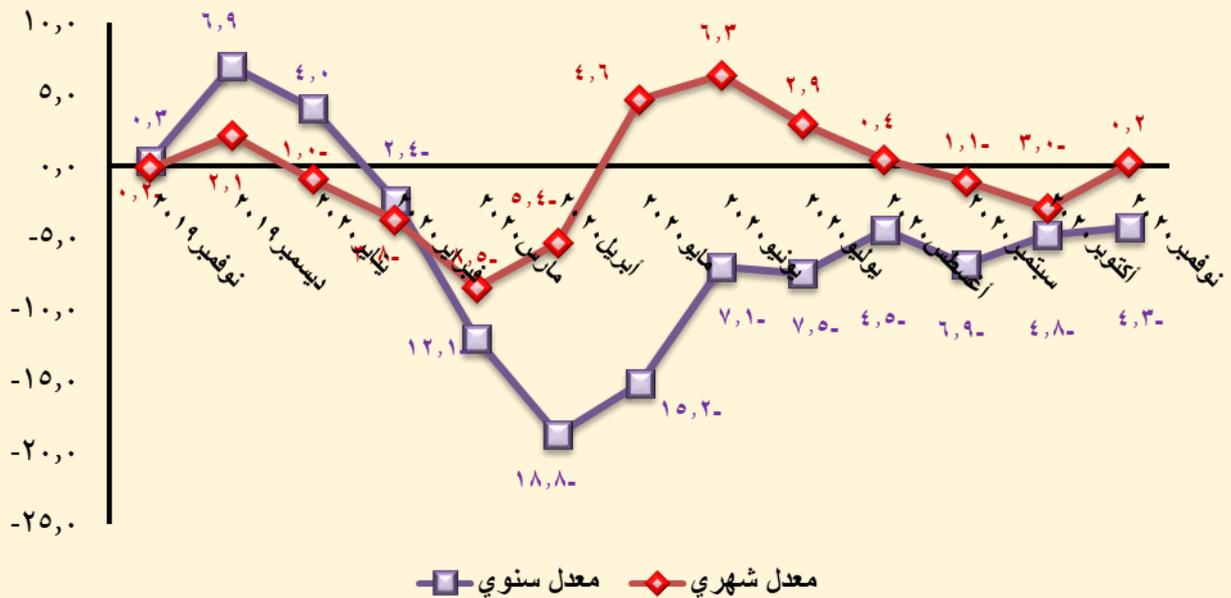
القطاعات المؤثرة في معدل التضخم لأسعار المستهلكين

وترجع أهم أسباب انخفاض الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين خلال ديسمبر ٢٠٢٠ لانخفاض أسعار مجموعة الخضروات بنسبة -١,١%، مجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة -٠,٦%، مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة -٠,٢%، مجموعة الالبان والجبن والبيض بنسبة -٠,١% ومجموعة الملابس الجاهزة بنسبة -٠,٦%، هذا بالرغم من ارتفاع أسعار مجموعة الفاكهة بنسبة ٣,٨%، مجموعة الزيوت والدهون بنسبة ٥,٥%، مجموعة الحبوب والخبز بنسبة ٠,٢%، مجموعة خدمات النقل بنسبة ٠,٧% ومجموعة الإيجار المُحتسب للمسكن بنسبة ٠,١%.



معدل التضخم وفقا لأسعار المنتجين

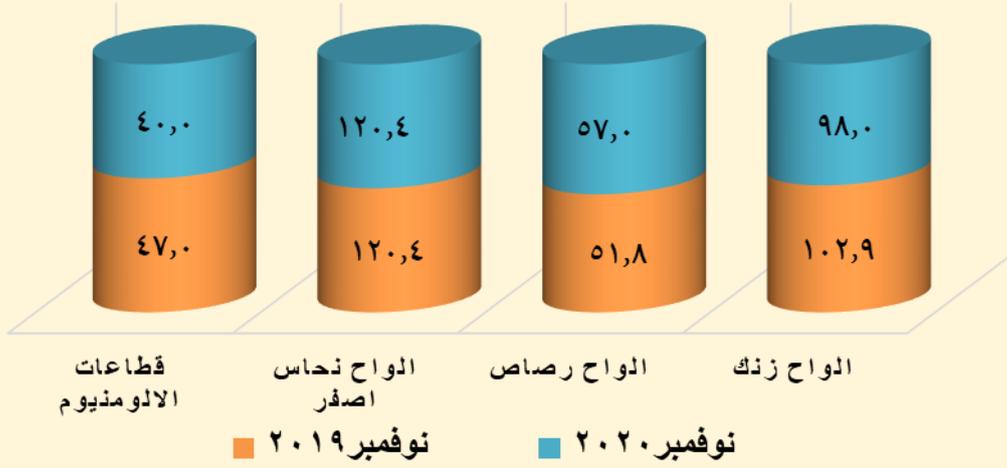
صرح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إن تداعيات جائحة كورونا على معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين يعد محدوداً إذا ما قورن بآثره على معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين، حيث شهد معدل تغير أسعار المنتجين انخفاضا مستمرا خلال الفترة من (فبراير: أبريل) ٢٠٢٠ مسجلا معدل تراجع سنوي بلغ ١٨,٨% في نهاية الفترة، بينما تحسن المعدل السنوي خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ ليسجل تراجع بنسبة ٤,٣% فقط.



أسعار المواد الخام والمعادن

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم المواد الخام والمعادن في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت انخفاض متوسط سعر طن قطاع الألمونيوم والزنك في شهر نوفمبر ٢٠٢٠ عن سعره في نفس الشهر من العام السابق، بينما ارتفع سعر طن ألواح الرصاص خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ عن مثيله في السنة السابقة، واستقر سعر طن ألواح النحاس الأصفر خلال شهر المقارنة.

متوسط اسعار المواد الخام والمعادن بالالف جنيهه للطن



٣- مؤشرات القطاع الخارجي

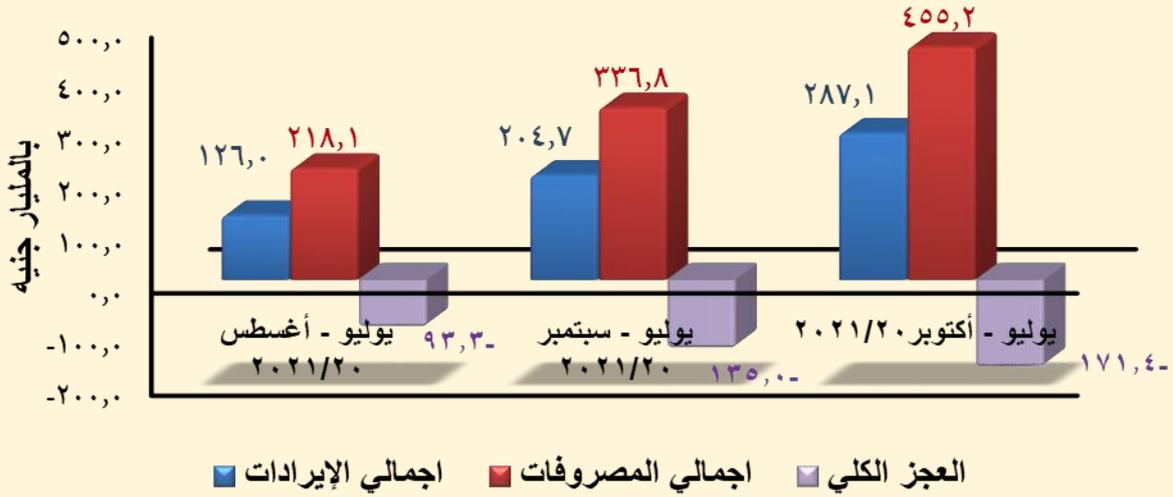
عجز الميزان التجاري

كشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن انخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري بنحو ٢٨,٨%، ليبلغ ٢,٩ مليار دولار خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠، مقابل ٤,١ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ومن أهم أسباب تراجع العجز في الميزان التجاري، انخفضت قيمة الصادرات بنسبة ١٣,١% حيث بلغت ٢,٢ مليار دولار خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ مقابل ٢,٥ مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة صادرات بعض السلع وأهمها ملابس جاهزة بنسبة ٦,٦%، منتجات البترول بنسبة ٢٧,٣%، بترول خام بنسبة ٣٤,٣%، وأسمدة بنسبة ١٦,٤%.



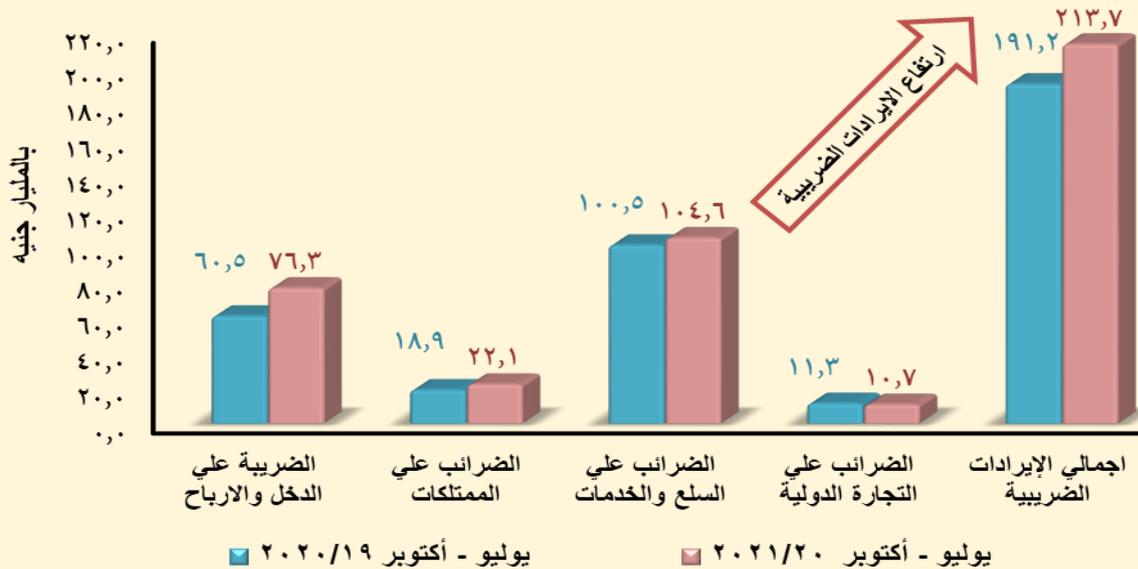
العجز الكلي

حققت الموازنة العامة المصرية فائضاً أولياً قدره ٥,٢ مليار جنيه، بنسبة ٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (يوليو-أكتوبر) ٢٠٢٠، وذلك مقابل فائض أولي قدره ١٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٠,٣% من الناتج المحلي خلال الفترة نفسها من العام السابق، وبلغت قيمة العجز الكلي للموازنة العامة نحو ١٧١ مليار جنيه، بنسبة ٢,٦% من الناتج المحلي، وذلك مقابل عجز كلي بلغت قيمته ١٨٠ مليار جنيه بنسبة ٣,١% من الناتج المحلي في نفس الفترة من العام السابق.



الإيرادات الضريبية

أعلنت وزارة المالية، أن حصيله الإيرادات الضريبية ساهمت بـ ٧٤,٤% من إيرادات الموازنة المصرية خلال الفترة من (يوليو-أكتوبر) ٢٠٢٠، وبلغ إجمالي الإيرادات خلال الفترة المذكورة نحو ٢٨٧,١ مليار جنيه، كان نصيب الإيرادات الضريبية فيها ٢١٣,٧ مليار جنيه، ودعم تلك الزيادة نمو الضرائب على الدخل بـ ٢٦,٢% لتسجل ٧٦,٣ مليار جنيه، والضرائب على الممتلكات بنحو ٣,١ مليار جنيه لتبلغ ٢٢,١ مليار جنيه.



هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال
الفترة من يوليو - أكتوبر ٢٠٢٠/١٩

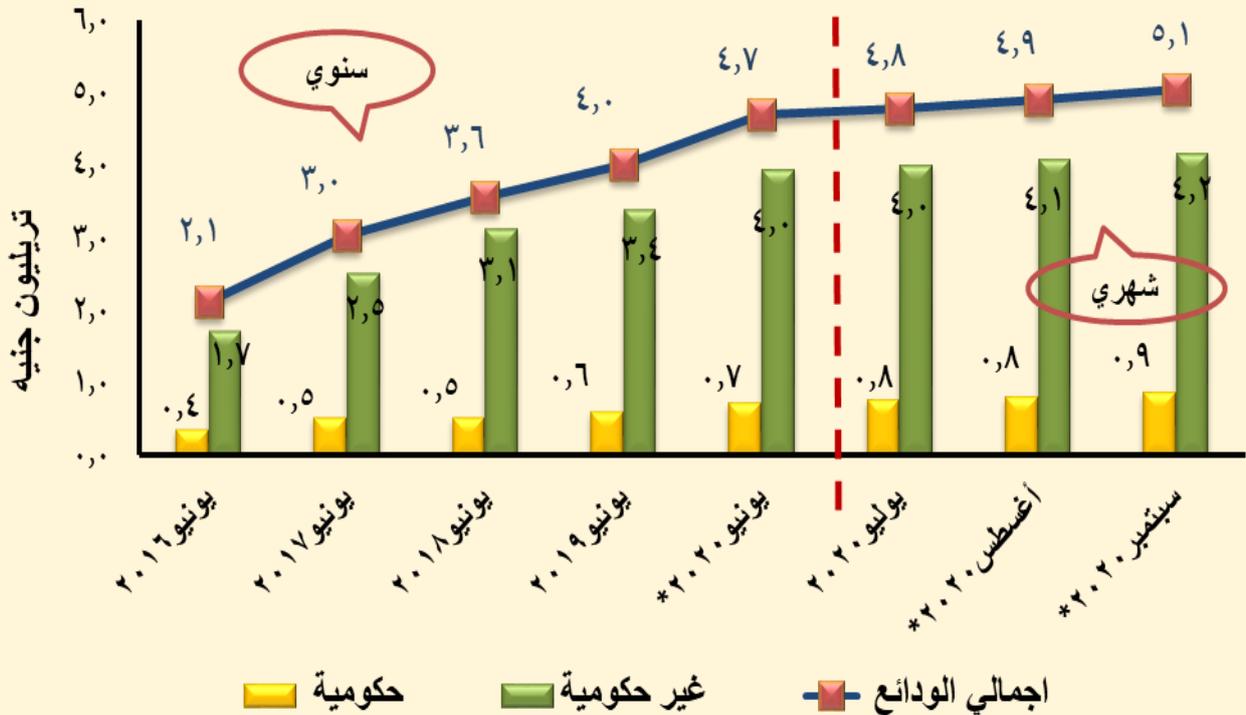


هيكل المصروفات بالمليار جنيه خلال
الفترة من يوليو - أكتوبر ٢٠٢١/٢٠



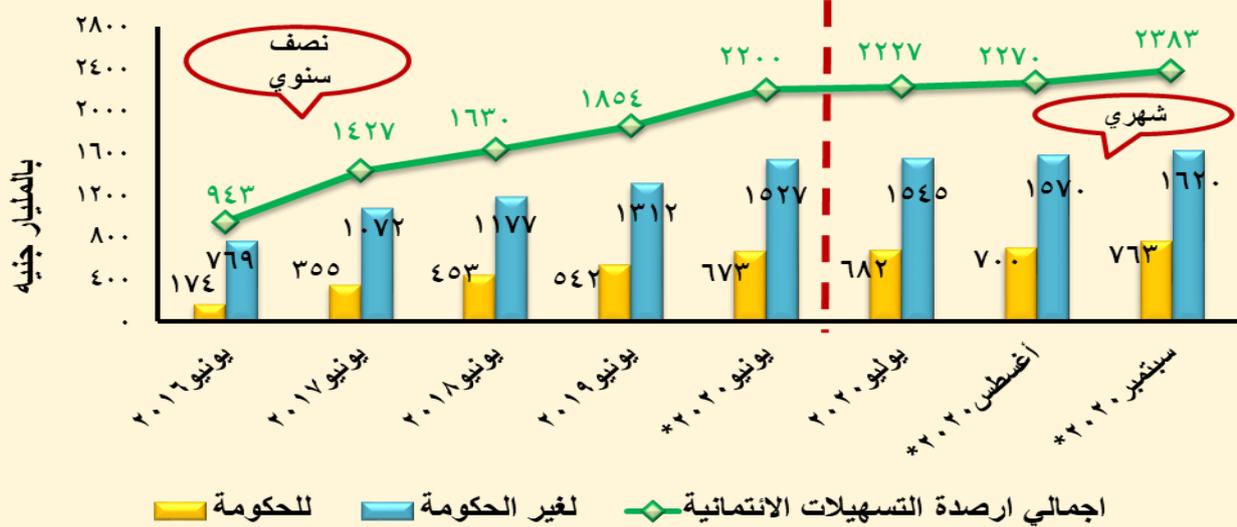
نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع ودائع العملاء بالجهاز المصرفي خلال الفترة من (يوليو- سبتمبر) ٢٠٢٠ بنحو ٣٥٢ مليار جنيه، لتسجل ٥,٠٥٣ تريليون جنيه، مقابل ٤,٧٠١ تريليون جنيه في يونيو ٢٠٢٠، كما سجلت الودائع الحكومية بالعملة المحلية نحو ٧٧٨,١ مليار جنيه، في حين بلغت الودائع بالعملة الأجنبية ١٠٧,٤ مليار جنيه، وسجلت الودائع غير الحكومية ٤,١٦٧ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٠، مقابل ٣,٩٥٦ تريليون جنيه بنهاية يونيو السابق له.



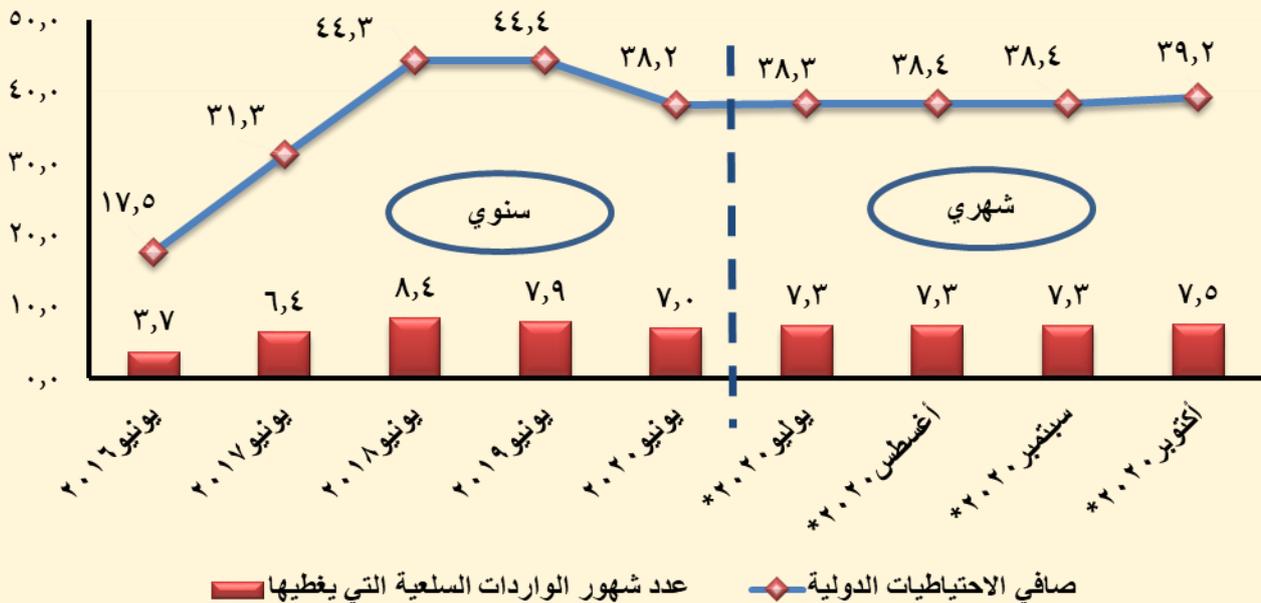
التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشفت أحدث تقرير صادر عن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة (القروض) من البنوك لنحو ٢,٣٨٣ ترليون جنيه بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٢٠، لافتنا إلى زيادة حجم تلك التسهيلات بنحو ١٨٢ مليار جنيه خلال الفترة من (يوليو - سبتمبر) ٢٠٢٠، بمعدل نمو ٨,٢%، وارجع هذا الارتفاع الى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة بمقدار ٩٠ مليار جنيه بمعدل ١٣,٣%، وارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك لغير الحكومة بنحو ٩٣ مليار جنيه، بمعدل ٦%.



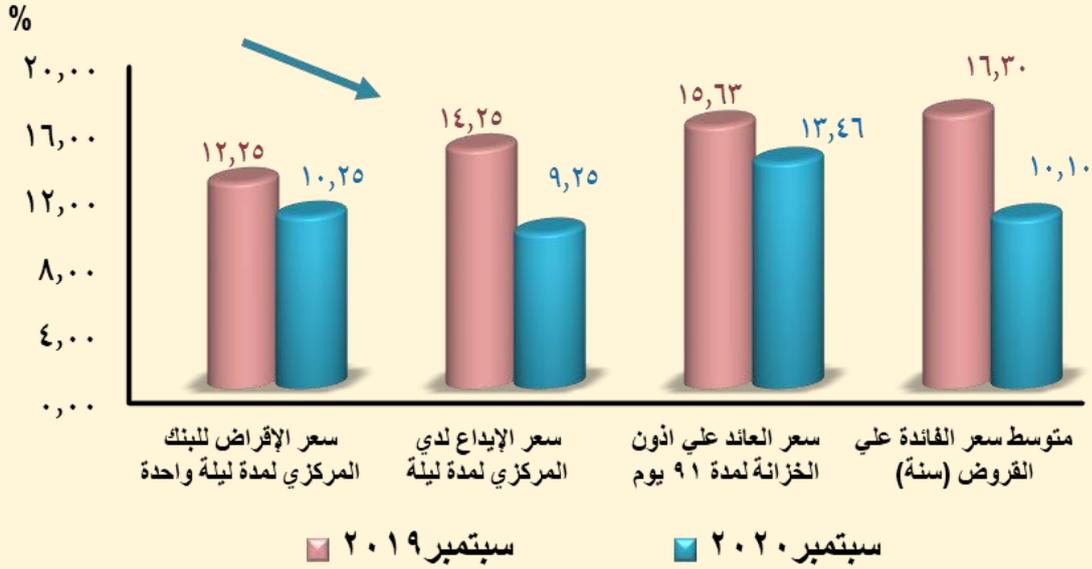
صافي الاحتياطيات الدولية

أعلن البنك المركزي المصري، أن الاحتياطي الأجنبي واصل نموه، وأن إجمالي صافي الاحتياطيات الدولية بنهاية يناير ٢٠٢١ بلغ نحو ٤٠,١٠١ مليار دولار، مقابل ٤٠,٠٦٣ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٠، ومقابل ٣٩,٢٢٢ مليار دولار خلال نوفمبر ٢٠٢٠، وفي ظل التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا فإن المتوسط الحالي للاحتياطي من النقد الأجنبي يغطي نحو ٨ أشهر من الواردات السلعية لمصر، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ نحو ٣ أشهر من الواردات السلعية، بما يؤمن احتياجات مصر من السلع الأساسية الاستراتيجية.



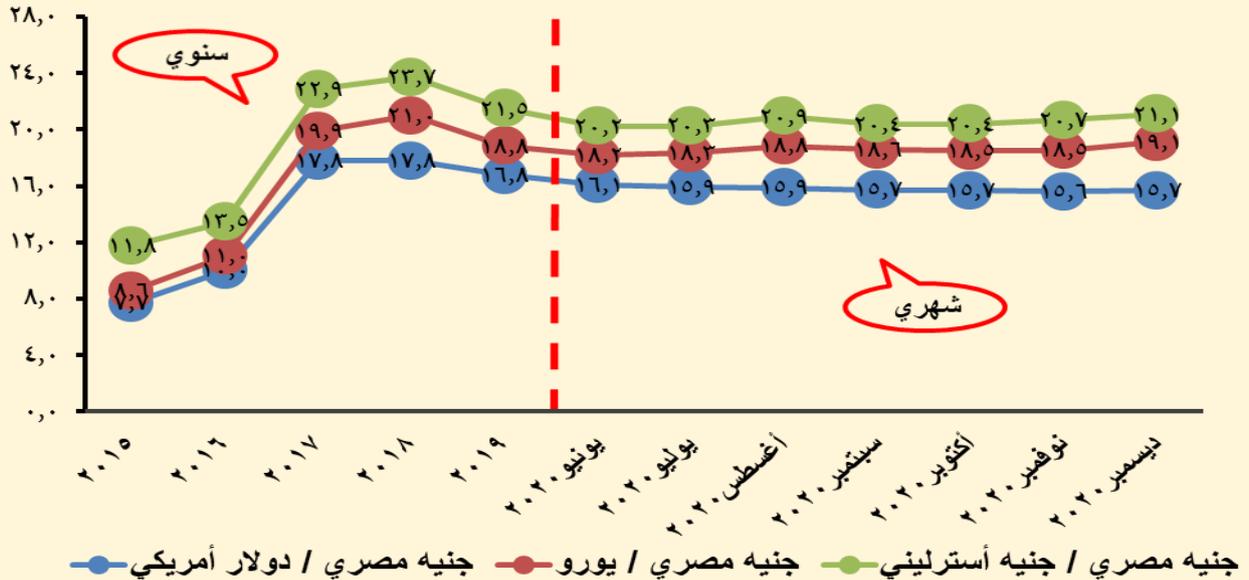
تطور أسعار العائد والفائدة والإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، في اجتماعها يوم ٤ فبراير ٢٠٢١، الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوي ٨,٢٥% و ٩,٢٥% و ٨,٧٥% على الترتيب، وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوي ٨,٧٥%.



متوسط أسعار صرف العملات

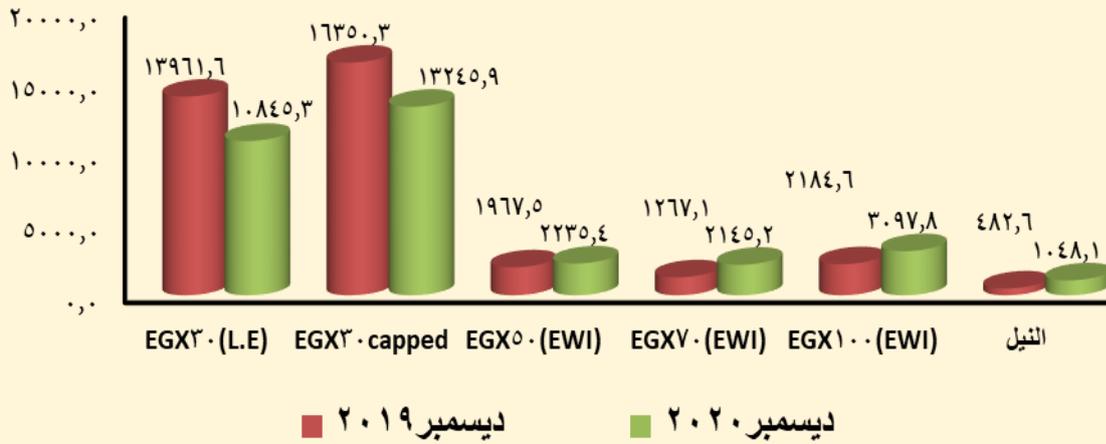
رصدت وكالة أنباء الشرق الأوسط أداء الجنيه المصري خلال عام ٢٠٢٠، فتبين أنه الوحيد من بين ٩ عملات رئيسية بالأسواق الناشئة الذي نجح في هزيمة الدولار بمكاسب بلغت نسبتها ٢,٢٥% منذ بداية العام، في حين منيت عملات الأسواق الناشئة الأخرى بخسائر تراوحت بين ٢ و ٣٠% أمام نظيرتها الأمريكية، كما بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي بالسوق المصرية في نهاية ٢٠٢٠ نحو ١٥,٦٦ جنيه للشراء و ١٥,٧٦ جنيه للبيع مقابل ١٥,٩٩ جنيه للشراء و ١٦,٠٩ جنيه للبيع في ٢٠١٩، ومرتفعا بنحو ١٠ قروش عن أدنى مستوياته الذي سجله في نوفمبر ٢٠٢٠ وأقل بنحو ٦٠ قرشا عن أعلى مستوياته التي سجلها نهاية مايو ٢٠٢٠ عندما بلغ ١٦,٢١ جنيه للشراء و ١٦,٣١ جنيه للبيع.



مؤشرات البورصة المصرية

هيمن التباين على أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠، إذ أنهى المؤشر الرئيسي "egx30" تعاملاته على تراجع بنسبة ٠,٩% ليصل ١٠٨٤٥ نقطة، فيما صعد المؤشر السبعيني "egx70ewi" بنسبة ٥% مغلقاً ٢١٤٥ نقطة، وأرتفع نظيره الأوسع نطاقاً "egx100" بنسبة ٣,٨% عند ٣٠٩٧,٨ نقطة، وصعد رأس المال السوقي خلال الشهر ذاته بنسبة ٢,٢% رابحاً حوالي ١٤,٤ مليار جنيه، إذ أنهى تعاملات الربع عند ٦٥٠,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٣٦,٥ مليار جنيه بمستهلته.

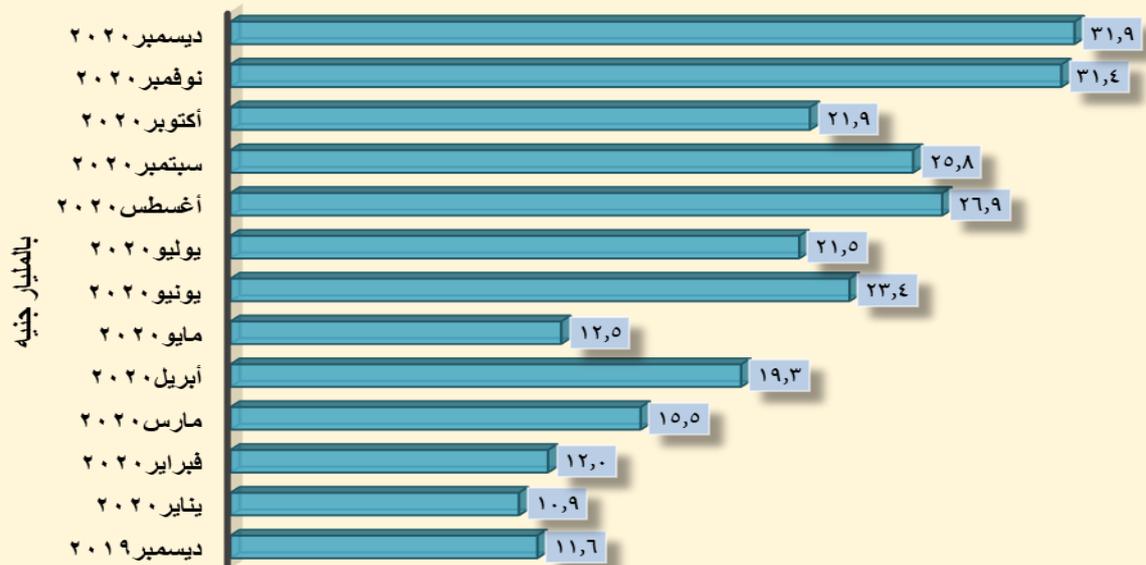
ارتفاع جميع مؤشرات البورصة عدا (L.E) EGX٣٠ capped



الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقاً لتقارير البورصة المصرية، ارتفعت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ٣١,٩ مليار جنيه خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ١١,٦ مليار جنيه خلال ديسمبر ٢٠١٩، بزيادة قدرها ٢٠,٣ مليار جنيه خلال عام، بينما كانت الأوراق المالية في نوفمبر ٢٠٢٠ قد بلغت ٣١,٤ مليار جنيه.

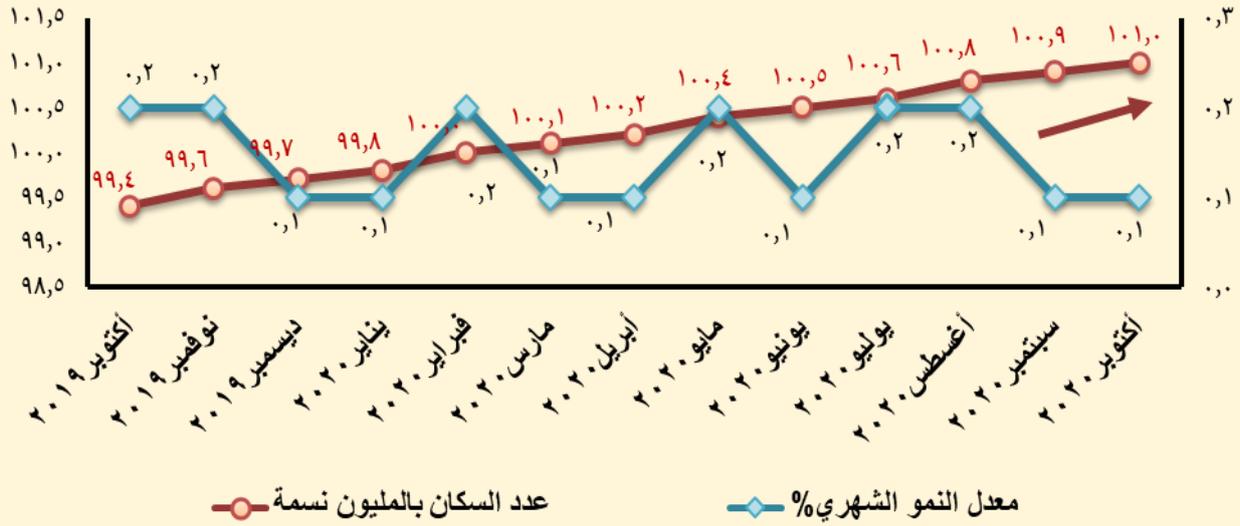
ارتفاع قيمة الأوراق المالية المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات في ديسمبر ٢٠٢٠ عن شهر ديسمبر ٢٠١٩



ثانيا: السكان وقوة العمل

تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

أعلنت الساعة السكانية، بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن عدد سكان مصر بالداخل، بلغ اليوم الخميس ١١ فبراير ٢٠٢١ نحو ١٠١,٥ مليون نسمة، بعد مرور عام ميلادي كامل على وصول عدد السكان داخل مصر، إلى ١٠٠ مليون نسمة، بواقع ١٢٥ ألفا و ٩١٠ مولود شهريا، و ٣١ ألفا و ٤٧٧ نسمة أسبوعيا، و ٤ آلاف و ٩٦,٨ مولود يوميا، و ١٨٧,٣ مولودا في الساعة، و ٣,١ مولود في الدقيقة.



معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، انخفاض معدل البطالة إلى ٧,٢% من إجمالي قوة العمل خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، مقابل ٧,٣% في الربع الثالث من نفس العام بنحو ٠,١%، كما انخفضت بنسبة ٠,٨% مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠١٩، ويرجع هذا التراجع إلى عودة الأنشطة اليومية المعتادة لطبيعتها وذلك بعد التخفيف التدريجي للقرارات الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد خلال الربع السابق.

تطور معدل البطالة منذ عام ٢٠١٨ وحتى نهاية ٢٠٢٠

